ورقة حقائق

تحديث الاحتياجات في شمال شرق سوريا
النتائج الرئيسية

آب 2026 | سوريا

الرسائل الرئيسية

يتقدم التعافي بوتيرة متفاوتة في مختلف مناطق شمال شرق سوريا. تُظهر الرقة أقوى مؤشرات التعافي، في حين يشهد دير الزور تقدماً أكثر تدريجية وتفاوتاً من الناحية الجغرافية. وفي الحسكة، لا تزال عملية الاندماج الحكومي البطيئة والمجزأة تعيق استعادة الخدمات والتعافي.

يتحسن توفير الخدمات الأساسية، إلا أن فجوات كبيرة لا تزال قائمة. كان التقدم في خدمات المياه والكهرباء وغيرها من الخدمات أكثر وضوحاً في الرقة، مع تحسن أكثر تواضعاً في دير الزور، بينما لا تزال فجوات كبيرة قائمة في الحسكة.

لا يزال الضعف الاقتصادي يشكل عائقاً رئيسياً. أسهم الاستقرار النسبي والموسم الزراعي الجيد في تقليل اعتماد الأسر على استراتيجيات التكيف الطارئة المتعلقة بسبل العيش. ومع ذلك، استمر ارتفاع الأسعار، ومحدودية الوصول إلى مصادر دخل مستدامة، وتزايد الاعتماد على القروض في إضعاف قدرة الأسر على تلبية احتياجاتها الأساسية.

لا تزال مخاطر الحماية والذخائر المتفجرة تؤثر في آفاق التعافي. على الرغم من تحسن حرية التنقل والوصول إلى الوثائق المدنية، لا يزال انعدام الأمن والتمييز من دواعي القلق في الحسكة في ظل هشاشة وقف إطلاق النار. وسجّل دير الزور أعلى مستوى من الاشتباه بالتلوث بالذخائر غير المنفجرة، ولا سيما في الأراضي الزراعية، مما يؤثر في سبل العيش

الخريطة 1: نطاق التقييم

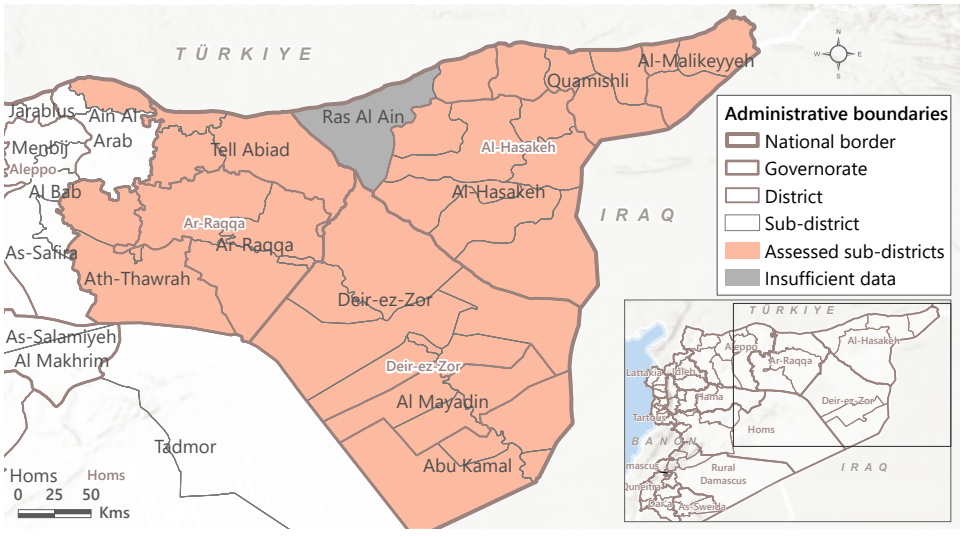

الصورة: الحسكة، سوريا، REACH، 2026.

السياق والمبررات

في 30 كانون الثاني 2026، أبرمت الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا والحكومة السورية اتفاقاً لوقف إطلاق النار، وبدأتا عملية الدمج الرسمية لهياكل الحوكمة في محافظات الحسكة ودير الزور والرقة، بالإضافة إلى منطقة عين العرب في محافظة حلب.

تمثل الهدف الرئيسي من تحديث الاحتياجات في شمال شرق سوريا في تحديد أي تغيرات جوهرية طرأت على الاحتياجات الإنسانية وأوجه الضعف عقب هذا التحول السياقي الكبير في المنطقة، وذلك بالاستناد إلى بيانات ملف الاحتياجات في سوريا الصادر في تشرين الأول 2025 كخط أساس. كما يتعمق التحليل في دراسة الاختلافات في أنماط الضعف بين الفئات السكانية والنواحي، بهدف دعم الاستهداف القائم على الأدلة وتحديد الأولويات على أساس المناطق.

نظرة عامة على التقييم

يُعد تحديث الاحتياجات في شمال شرق سوريا تقييماً شاملاً ومتعدد القطاعات، جرى تطويره بالتشاور مع القطاعات الإنسانية. وشمل التقييم مسحاً لـ 3,235 أسرة في 763 مجتمعاً محلياً ضمن 39 ناحية في محافظات شمال شرق سوريا الثلاث: الحسكة ودير الزور والرقة.

جُمعت البيانات في الفترة الممتدة من 10 أيار/مايو إلى 3 حزيران/يونيو 2026، باستخدام نهج معاينة طبقية على مرحلتين. وأتاحت المنهجية إعداد تقديرات ممثلة على مستوى الناحية، كما ضمنت تمثيل الفئات السكانية الرئيسية على مستوى المحافظة، وهي: السكان المقيمون، والنازحون داخلياً، والعائدون، واللاجئون العائدون، وذلك بمستوى ثقة قدره 90% وهامش خطأ قدره 10%.

للمزيد من التفاصيل، يُرجى الرجوع إلى قسم نظرة عامة على المنهجية والقيود.

REACH Informing more effective humanitarian action

النزوح والعودة

تباينت تركيبة الفئات السكانية بين المحافظات الثلاث في شمال شرق سوريا. وسجّلت الحسكة أدنى نسب العائدين (5%) واللاجئين العائدين (6%)، في حين شكّل السكان المقيمون 63% من الأسر. وكانت أسرة واحدة من كل أربع أسر نازحة داخلياً، وقد نزح أكثر من نصف هذه الأسر من مناطق أخرى داخل محافظة الحسكة.

وسجّلت دير الزور أعلى نسبة من الأسر المقيمة، في حين كانت أسرة واحدة من كل أربع أسر إما من العائدين أو اللاجئين العائدين، مما يسلط الضوء على الأهمية المتزايدة لإعادة الإدماج المستدام.

أما الرقة، فسجّلت التركيبة السكانية الأكثر تنوعاً، مع ارتفاع نسب النازحين داخلياً (25%) والعائدين (12%) واللاجئين العائدين (11%)، مما يؤكد ضرورة دعم كل من الحلول الدائمة للأسر النازحة وإعادة الإدماج المستدام للعائدين.

سُجلت أعلى نسب النازحين داخلياً في ناحيتي العريشة (47%) ومدينة الحسكة (45%) بمحافظة الحسكة. وسُجلت أعلى نسب العائدين في ناحيتي سلوك (68%) ومعدان (64%) بمحافظة الرقة، والشدادي (51%) بمحافظة الحسكة. وتركز اللاجئون العائدون بصورة أكبر في تل أبيض (38%) ومعدان (31%) بمحافظة الرقة، والميادين (24%) بمحافظة دير الزور.

خطط 90% من النازحين داخلياً عموماً للبقاء في مواقعهم الحالية خلال الأشهر الثلاثة التالية لجمع البيانات، في حين خطط 4% فقط للعودة إلى مناطقهم الأصلية. وكانت نوايا العودة أعلى بشكل ملحوظ في الرقة، إذ ارتفعت من 5% في تشرين الأول 2025 إلى 12%.

وقد يعكس ذلك جزئياً نمط النزوح في المحافظة، إذ إن 60% من النازحين داخلياً المقيمين حالياً في الرقة ينحدرون من محافظات حلب وحمص وحماة[2]، التي سجلت أعلى معدلات العودة. وفي الوقت نفسه، أشار المستجيبون في أغلب الأحيان إلى الرغبة العاطفية في العودة (52%) والاستقرار السياسي (45%) بوصفهما من أبرز عوامل الجذب المشجعة على العودة.

الفئات السكانية حسب المحافظة, كنسبة مئوية من الأسر

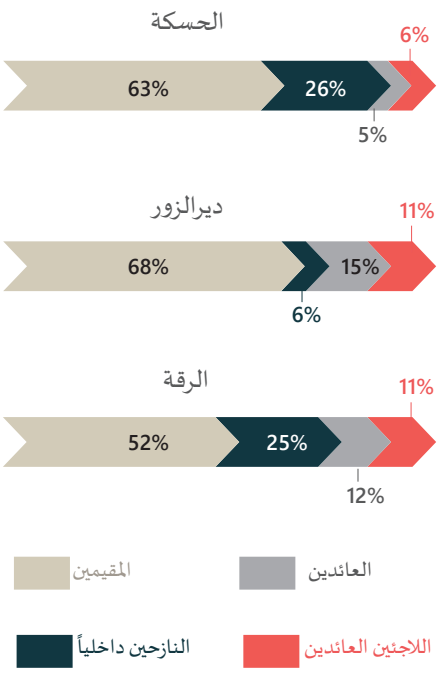

ظلت نوايا العودة أقل بكثير بين النازحين داخلياً في دير الزور والحسكة، حيث تنحدر غالبيتهم من مناطق تقع ضمن محافظاتهم الحالية. وذُكرت محدودية فرص العمل (52%)، وعدم توفر السكن (41%)، والافتقار إلى المأوى في مناطق الأصل (41%) بوصفها أبرز العوائق أمام العودة.

وفي الحسكة على وجه الخصوص، أشار النازحون داخلياً إلى انعدام الأمن (40%) والتوترات مع المجتمع المحلي (27%) في مناطقهم الأصلية بنسب أعلى مقارنة بالمحافظات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، أفاد 20% منهم بأن منازلهم في مناطقهم الأصلية كانت مشغولة دون موافقتهم، مما يعكس هشاشة وضع وقف إطلاق النار وعملية الاندماج الحكومي في الحسكة.

المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

الخريطة 2: انعدام الأمن المائي (مقياس HWISE-4)، حسب الناحية

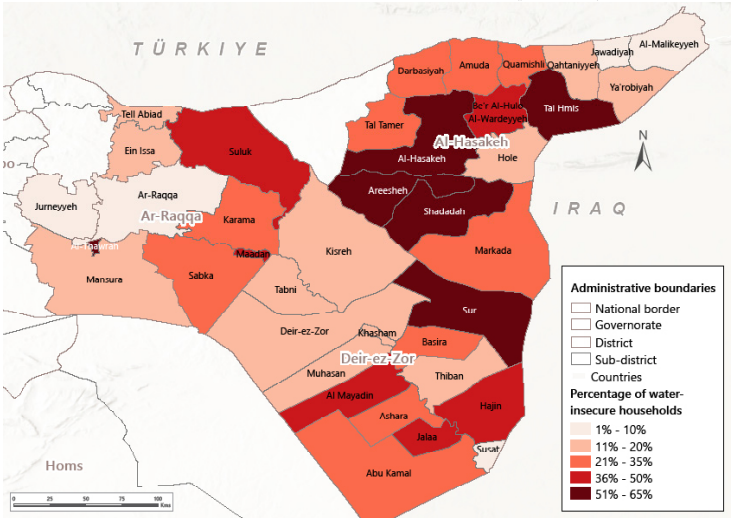

كان الوصول إلى المياه متفاوتاً بين المحافظات الثلاث. وسجّلت الرقة زيادة ملحوظة في نسبة الأسر التي تعتمد على المياه المنقولة عبر الأنابيب إلى داخل المنزل بوصفها المصدر الرئيسي لمياه الشرب، إذ ارتفعت النسبة من 67% في تشرين الأول/أكتوبر 2025 إلى 88% في أيار. وتزامن ذلك مع تسجيل أدنى مستويات انعدام الأمن المائي لدى الأسر في شمال شرق سوريا، بنسبة بلغت 18%.

في المقابل، سجّلت الحسكة أعلى مستويات انعدام الأمن المائي لدى الأسر، بنسبة بلغت 34%، وتجاوزت النسبة 50% في مدينة الحسكة والعريشة وتل حميس. وظل الاعتماد على نقل المياه بالصهاريج واسع الانتشار، إذ استخدمته 41% من الأسر مصدراً رئيسياً لمياه الشرب. ومع ارتفاع أسعار المياه بنسبة 40% منذ شباط، أصبحت كلفة الحصول على المياه المأمونة بعيدة المنال بصورة متزايدة بالنسبة إلى الأسر الأكثر ضعفاً.

ومع ذلك، توجد أسباب تدعو إلى التفاؤل الحذر، في ظل قرب إعادة تشغيل محطة مياه علوك...

ومن المتوقع أن تسهم إعادة تشغيل محطة مياه علوك في استعادة خدمات المياه المنقولة عبر الأنابيب في النواحي الأكثر تضرراً.

أما دير الزور، فقد أظهرت صورة أكثر تفاوتاً. وتركز انعدام الأمن المائي في النواحي الشرقية ذات الطابع الريفي في الغالب، بما في ذلك الصور (60%) وهجين (43%)، في حين سجلت النواحي الغربية الأكثر تحضراً، مثل مدينة دير الزور (11%) والتبني (18%)، مستويات أقل بكثير من انعدام الأمن المائي.

وعلى امتداد شمال شرق سوريا، تأثرت بعض الفئات بانعدام الأمن المائي بصورة غير متناسبة، ولا سيما أسر النازحين داخلياً (31%)، والأسر التي تعيلها نساء (42%)، والأسر ذات الدخل الأدنى (33%). ويشير ذلك إلى أن النزوح والنوع الاجتماعي والهشاشة الاقتصادية لا تزال عوامل مهمة تحدد إمكانية الحصول على المياه الآمنة.

الكهرباء

اتبع الوصول إلى الكهرباء نمطاً مماثلاً للوصول إلى المياه، مع تفاوت كبير في مستوى التقدم بين المحافظات الثلاث. وسجّلت الرقة أكبر قدر من التحسن، إذ بلغت نسبة الأسر المتصلة بشبكة الكهرباء الرئيسية 90%، مقارنةً بـ62% في تشرين الأول 2025. وقد انعكس ذلك في وصول عدد ساعات توفر الكهرباء إلى وسيط قدره 13 ساعة يومياً، وهو الأعلى على مستوى شمال شرق سوريا.

وعلى غرار الوصول إلى المياه، ظلت الحسكة المحافظة الأقل اتصالاً بالشبكة. فلم تعتمد سوى 22% من الأسر على شبكة الكهرباء الرئيسية، في حين اعتمد ثلثا الأسر (67%) بصورة أساسية على المولدات. ولم تُفد أي أسرة في القامشلي أو مدينة الحسكة باتصالها بالشبكة الرئيسية، مما أسهم في انخفاض وسيط ساعات توفر الكهرباء على مستوى المحافظة إلى 8 ساعات فقط يومياً. وظل الوصول إلى الكهرباء في دير الزور متفاوتاً بدرجة كبيرة. فعلى الرغم من ارتفاع نسبة الاتصال بالشبكة الرئيسية من 39% في تشرين الأول 2025 إلى 58% في أيار 2026، لم تؤدِ التحسينات في الوصول إلى الشبكة إلى انتظام إمدادات الكهرباء. وتراوح وسيط توفر الكهرباء يومياً بين 24 ساعة في ذيبان و4 ساعات فقط في موحسن و5 ساعات في خشام، مما أدى إلى تسجيل أدنى وسيط على مستوى المحافظات، بواقع 6 ساعات فقط يومياً.

الخريطة 3: النسبة المئوية للأسر التي أفادت بأن شبكة الكهرباء الرئيسية هي مصدرها الأساسي للكهرباء، حسب الناحية

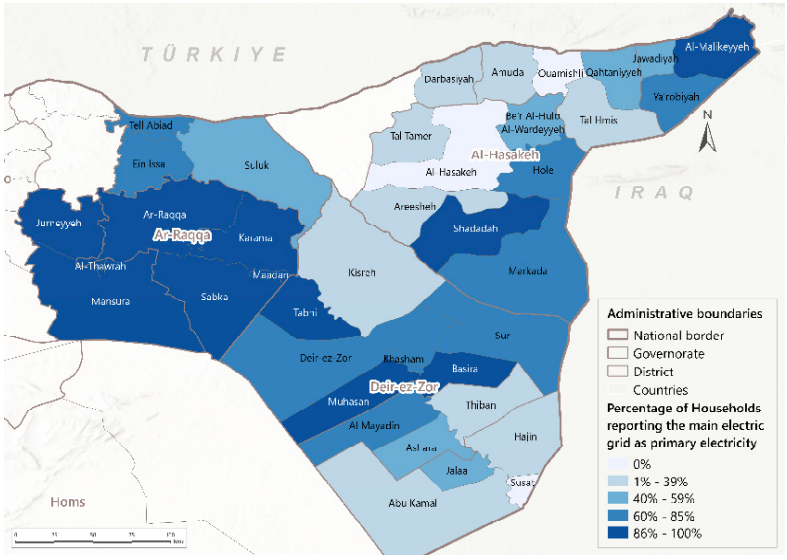

وسيط عدد ساعات توفر الكهرباء يومياً، وفقاً لما أفادت به الأسر وقت جمع البيانات

التعليم

أظهرت مؤشرات التعليم صورة متباينة في مختلف أنحاء شمال شرق سوريا. وبقي معدل الالتحاق بالمدارس عموماً عند مستويات متقاربة، إذ انخفض من 75% في تشرين الأول 2025 إلى 71% في أيار 2026. وتباينت الاتجاهات حسب المحافظة، حيث ارتفع معدل الالتحاق بشكل طفيف في الرقة من 68% إلى 73%، وظل مستقراً إلى حد كبير في الحسكة مع انخفاضه من 68% إلى 66%، بينما تراجع في دير الزور من 79% إلى 73%. في المقابل، تحسنت ظروف التعلم في كل من دير الزور والحسكة. فقد ارتفعت نسبة الأسر التي أفادت بأن الأطفال يرتادون المدارس في ظل ظروف تعلم مقبولة من 53% إلى 73% في دير الزور، ومن 12% إلى 36% في الحسكة، رغم أن الظروف في الحسكة ظلت متدنية بشكل خاص. أما في الرقة، فقد بقيت ظروف التعلم دون تغيير يُذكر، إذ انخفضت النسبة بشكل طفيف من 65% إلى 64%.

النسبة المئوية للأطفال في سن الدراسة الملتحقين بالمدارس، حسب المحافظة

ظل الالتحاق بالمدارس متفاوتاً بين الفئات السكانية، إذ سجّل النازحون داخلياً (64%) والعائدون (65%) والأسر التي تعيلها نساء (66%) أدنى معدلات الالتحاق، مقارنةً بالسكان المقيمين (74%) واللاجئين العائدين (74%). وأفادت الأسر التي تعيلها نساء بأن انخراط الأطفال في أنشطة مدرّة للدخل شكّل عائقاً أمام الالتحاق بالمدارس بمعدل يقارب ضعف ما أفادت به الأسر التي يعيلها رجال، بنسبة 20% مقابل 12%. ومن بين الأسر العائدة، أفادت أسرة واحدة تقريباً من كل خمس أسر بأن العودة المتأخرة بعد بدء العام الدراسي 2025-2026 شكّلت عائقاً أمام الالتحاق بالمدارس، ولا سيما في الرقة (31%) ودير الزور (17%). كما اختلفت العوائق أمام التعليم بين المحافظات.

وظلت التكلفة العائق الأكثر شيوعاً على مستوى شمال شرق سوريا. ومع ذلك، أُبلغ عن عمالة الأطفال بوصفها عائقاً أمام الالتحاق بالمدارس بصورة أكثر تواتراً في دير الزور والرقة، في حين كانت الأسر في الحسكة أكثر ميلاً إلى الإفادة بأن التعليم لا يمثل أولوية. تعكس النتائج استمرار تأثيرات النزاع وانعدام الأمن على نظام التعليم. فقد تعرضت المدارس لأضرار واسعة النطاق خلال النزاع، ولا سيما في دير الزور، حيث ظل العديد منها مغلقاً أو يفتقر إلى الأبواب والنوافذ والأثاث والمواد الأساسية الأخرى. وفي الحسكة، استمر تعطل التعليم بسبب الإغلاقات المتكررة للمدارس المرتبطة بانعدام الأمن، إذ أفادت 26% من الأسر بحدوث إغلاقات مرتبطة بالنزاع في مطلع عام 2026. كما استمر تأثير أنظمة التعليم الموازية التي تعمل في ظل الإدارتين المنفصلتين على تقديم الخدمات. وفي الوقت نفسه، توجد مؤشرات مشجعة على التعافي. فقد أسهمت الإجراءات الحكومية، بما في ذلك زيادة رواتب المعلمين وخطط إعادة تأهيل 57 مدرسة، منها 47 مدرسة في دير الزور و10 مدارس في الرقة، في دعم عودة المعلمين الدائمين والاستعادة التدريجية للخدمات التعليمية. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت وزارتا التربية عن خطط لاعتماد منهاج موحد ودمج نظام التعليم قبل بدء العام الدراسي 2026-2027، مما قد يسهم في تحسين فرص الوصول إلى التعليم وظروف التعلم.

المأوى

ظلت أضرار المآوي واسعة الانتشار في مختلف أنحاء المنطقة، رغم تفاوت طبيعة الأضرار وشدتها حسب المحافظة. وأفاد نحو نصف الأسر في الرقة بوجود أضرار في مآويها، وكانت الغالبية العظمى منها طفيفة أو محدودة جداً (93%). وفي دير الزور، أفادت 55% من الأسر بوجود أضرار في المآوي، إلا أن الأضرار كانت أشد بكثير، حيث أبلغت 11% من الأسر عن تعرض مآويها لأضرار جسيمة أو دمار كامل. وتركزت أعلى مستويات الأضرار الجسيمة في النواحي الحدودية الشرقية، ولا سيما هجين (34%) والبوكمال (21%)، مما يعكس الآثار المستمرة للنزاع على البنية التحتية السكنية. وسجّلت الحسكة أعلى معدل إجمالي لانتشار أضرار المآوي (60%)، رغم أن معظمها كان طفيفاً أو محدوداً جداً (92%). ونتج جزء كبير من الأضرار في الحسكة عن الأمطار الغزيرة والفيضانات التي شهدتها المناطق الواقعة على امتداد نهري الجغجغ والخابور في آذار/مارس 2026. وقد أثرت الفيضانات في 92% من الأسر في تل حميس، وألحقت أضراراً بصورة رئيسية بالأسقف والنوافذ والجدران، مما يوضح الأهمية المتزايدة للصدمات المرتبطة بالمناخ.

11% من الأسر المتضررة في ديرالزور أفادت تعرض المأوى لأضرار جسيمة أو دمار كامل

29% من أسر النازحين داخلياً في الحسكة أفادت بأن منزلها في منطقة الأصل كان مشغولاً دون موافقتها

شكّلت الأضرار أيضاً عائقاً رئيسياً أمام إيجاد حلول دائمة للنازحين داخلياً، إذ أفاد 80% منهم بتضرر مآويهم في مناطقهم الأصلية، بمن فيهم 27% أفادوا بوجود أضرار جسيمة أو انهيار كامل. وارتفعت هذه النسبة إلى 39% بين النازحين داخلياً المقيمين حالياً في الحسكة.

وإلى جانب الأضرار المادية، لا تزال قضايا السكن والأراضي والممتلكات تشكّل عوائق مهمة أمام إيجاد حلول دائمة. وفي حين كانت قرابة سبع أسر من كل عشر تمتلك مساكنها، ظلت ترتيبات الإشغال لدى النازحين داخلياً هشة للغاية، إذ استضافت أسرٌ أخرى 30% منهم مجاناً، بينما شغل 24% مساكنهم بموجب اتفاقات شفهية غير رسمية.

ونتيجة لذلك، كان النازحون داخلياً أكثر عرضة لخطر الإخلاء بنحو الضعف مقارنةً بعموم السكان، بنسبة 11% مقابل 6%، ويرجع ذلك أساساً إلى عدم القدرة على تحمل تكاليف الإيجار وانعدام ضمان الحيازة. وبالتالي، سيكون تعزيز ضمان الحيازة للنازحين داخلياً أمراً بالغ الأهمية للحد من أوجه الضعف المرتبطة بالنزوح ودعم الحلول الدائمة.

وكانت التحديات المتعلقة بالسكن والأراضي والممتلكات حادة بصورة خاصة في الحسكة، حيث كانت أسرة واحدة من كل أربع أسر نازحة داخلياً. ومن بين النازحين داخلياً، أفاد 29% بأن منازلهم في مناطقهم الأصلية كانت مشغولة دون موافقتهم. وتمثل هذه النزاعات العقارية التي لم تُحل عائقاً كبيراً أمام العودة الطوعية والتعافي والتماسك الاجتماعي على المدى الطويل في الحسكة.

الصحة

التغير في استخدام مرافق الرعاية الصحية في الحسكة (تشرين الأول 2025 - أيار 2026) , حسب النسبة المئوية للأسر

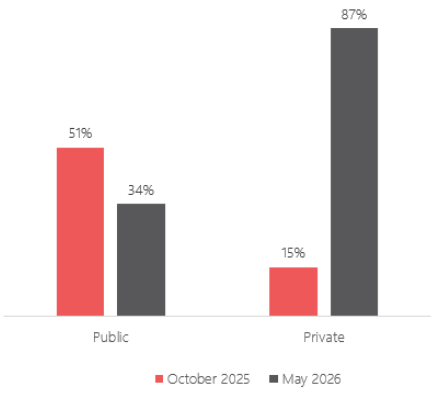

ظل الوصول العام إلى الرعاية الصحية مستقراً في مختلف أنحاء شمال شرق سوريا، إذ أفادت 87% من الأسر بقدرتها على الوصول إلى الرعاية الصحية عند الحاجة، دون تغيير مقارنةً بتشرين الأول 2025. ومع ذلك، شهدت أنواع الخدمات المستخدمة تغيراً كبيراً.

في الحسكة، انخفض استخدام المرافق الصحية العامة بصورة حادة من 51% في تشرين الأول 2025 إلى 34% في أيار 2026، وهو ما يُرجح أن يعكس الاضطرابات المرتبطة بعملية الاندماج الحكومي، في حين ارتفع استخدام المرافق الخاصة من 15% إلى 87%. ويتوافق ذلك مع نتائج نظام رصد توافر الموارد والخدمات الصحية (HeRAMS)، التي أظهرت وجود قيود شديدة على قدرة القطاع العام، إذ كانت خمسة من أصل ستة مستشفيات عامة تعمل جزئياً فقط، بينما كان مستشفى واحد خارج الخدمة، كما كان 49 مركزاً من أصل 100 مركز للرعاية الصحية الأولية مغلقاً. ومن بين المراكز العاملة، لم يكن سوى 31% منها مزوداً بمولدات لضمان استمرارية الخدمات، مما يبرز كيف يمكن لمحدودية الوصول إلى الكهرباء أن تزيد من القيود المفروضة على تقديم الرعاية الصحية.

في المقابل، ارتفع استخدام المرافق الصحية العامة في الرقة من 56% في تشرين الأول 2025 إلى 70% في أيار 2026، كما ارتفع بصورة طفيفة في دير الزور من 45% إلى 57%، رغم أن مقدمي الخدمات الصحية من القطاع الخاص ظلوا الخيار المفضل للحصول على الرعاية في كلتا المحافظتين.

وحدث ذلك على الرغم من استمرار القيود التي حددها نظام HeRAMS، إذ كان 89% من مراكز الصحة العامة في الرقة خارج الخدمة، بينما كان مستشفيان من أصل سبعة مستشفيات عامة و57% من مراكز الصحة العامة في دير الزور مغلقة، وكانت المجتمعات الواقعة شمال نهر الفرات.

وكانت المناطق الواقعة شمال نهر الفرات تعاني نقصاً شديداً في الخدمات الصحية.[8] وقد يُعزى التباين بين استخدام الرعاية الصحية الذي أفادت به الأسر وقدرة المرافق الصحية المسجلة في نظام HeRAMS جزئياً إلى اختلاف توقيت جمع البيانات.

كما انخفض استخدام المرافق المدعومة من المنظمات غير الحكومية انخفاضاً كبيراً، من 28% في تشرين الأول 2025 إلى 6% في أيار 2026 في الرقة، ومن 15% إلى 6% في دير الزور.

ظلت تكاليف العلاج (63%) العائق الأكثر شيوعاً أمام الوصول إلى الرعاية الصحية في المحافظات الثلاث جميعها. وانخفضت نسبة الإبلاغ عن عدم توفر الخدمات انخفاضاً كبيراً، من 34% في تشرين الأول 2025 إلى 11% في أيار 2025، في حين أصبحت تكاليف النقل (11%) عائقاً متزايداً أمام الوصول إلى الرعاية الصحية.

كما تراجع الإبلاغ عن طول فترات الانتظار عموماً، من 33% إلى 24%، رغم اختلاف الاتجاهات جغرافياً. فقد انخفضت في الحسكة، وربما يعكس ذلك التحول نحو مقدمي الخدمات من القطاع الخاص، بينما ارتفعت في الرقة بالتزامن مع تزايد الاعتماد على الخدمات العامة.

بوجه عام، تشير النتائج إلى استمرار اعتماد الأسر بدرجة كبيرة على مقدمي الرعاية الصحية من القطاع الخاص، في ظل استمرار العمل على استعادة خدمات الصحة العامة. وفي حين يبدو أن توفر الخدمات آخذ في التحسن، لا تزال القدرة على تحمل التكاليف تشكّل عائقاً رئيسياً. ويعكس ارتفاع تكاليف العلاج والنقل أزمة غلاء المعيشة الأوسع نطاقاً التي تؤثر في الأسر في مختلف أنحاء شمال شرق سوريا، مما يؤكد استمرار الضغوط الاقتصادية في التأثير على الوصول إلى الخدمات الأساسية في ظل مواصلة المنطقة مسار التعافي.

التغذية

تشير نتائج التغذية إلى تحسن تدريجي، رغم أن غالبية الأسر التي كانت بحاجة إلى خدمات التغذية لم تتمكن من الوصول إليها (66%). وانخفضت نسبة الأسر التي أفادت بمرض طفل دون سن الخامسة خلال الأسبوعين السابقين لجمع البيانات انخفاضاً كبيراً، من 57% في تشرين الأول 2025 إلى 32% في أيار 2026. وظل المرض أكثر شيوعاً في دير الزور (39%) والحسكة (33%) مقارنةً بالرقة (17%)، وكانت الحمى والإسهال والسعال أكثر الأعراض التي أُبلغ عنها.

وعلى الرغم من أن ذلك يمثل اتجاهاً مشجعاً، لا ينبغي أن يُعزى انخفاض معدلات مرض الأطفال إلى تحسن الوصول إلى خدمات التغذية وحده، إذ يتأثر المرض بمجموعة من العوامل، منها التغيرات الموسمية، وظروف المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والظروف المعيشية. فقد تزامن تقييم تشرين الأول 2025 مع بداية الطقس البارد، كما تحسنت ظروف المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بين جولتي التقييم، ولا سيما في الرقة.

ارتفعت نسبة وصول الأسر المحتاجة إلى الدعم لخدمات التغذية، بما في ذلك علاج سوء التغذية، والتخلص من الديدان، وتوفير مكملات فيتامين «أ»، ارتفاعاً ملحوظاً من 9% في تشرين الأول 2025 إلى 34% في أيار 2026. وكان هذا التحسن مدفوعاً إلى حد كبير بتحسن الوصول في الحسكة، من 4% إلى 34%، وفي الرقة، من 10% إلى 26%.

ومع ذلك، شهدت دير الزور اتجاهاً معاكساً، إذ انخفضت نسبة الوصول إلى خدمات التغذية من 48% إلى 39%. وأشارت قرابة نصف الأسر (49%) التي لم تتمكن من الوصول إلى خدمات التغذية في دير الزور إلى عدم توفر المرافق بوصفه العائق الرئيسي.

كما تفاوت الوصول إلى خدمات التغذية بين الفئات السكانية. وكانت الأسر التي تعيلها نساء أقل احتمالاً بدرجة كبيرة للإفادة بوصولها إلى خدمات التغذية عند الحاجة (16%). وسجّلت أسر النازحين داخلياً أعلى مستويات الوصول إلى هذه الخدمات (44%)، مقارنةً باللاجئين العائدين (10%).

وقد يشير هذا النمط إلى أن أنشطة التوعية التغذوية وتقديم الخدمات لا تزال أكثر تركّزاً في المواقع التي تستضيف النازحين، مثل المخيمات ومراكز الإيواء الجماعية، في حين تواجه الأسر العائدة عوائق أكبر في الوصول إلى الخدمات المتاحة، أو في معرفتها بها، خلال عملية إعادة اندماجها.

الأمن الغذائي

المؤشر المُخفَّض لاستراتيجيات التكيّف (rCSI)، حسب النسبة المئوية للأسر

مرتفع	متوسط	منخفض
7%	55%	39%

65% من الأسر المشاركة في إنتاج المحاصيل أفادت بـ **محاصيل أكبر** مقارنةً بالعام السابق

درجة استهلاك الغذاء (FCS)، حسب النسبة المئوية للأسر

ضعيف	عند الحد	مقبول
2%	10%	88%

تُعدّ منطقة الجزيرة، أو بلاد ما بين النهرين العليا، التي تضم محافظات الحسكة ودير الزور والرقة والواقعة بين أنهار دجلة والفرات والخابور، سلة غذاء سوريا نظراً إلى إنتاجها الواسع من القمح. وبعد موسم أمطار 2024/2025، الذي كان من أشد المواسم جفافاً منذ عقود وأدى إلى انخفاض كبير في إنتاج الحبوب وتدهور المراعي، شهد موسم الأمطار 2025/2026 هطولاً غزيراً في مختلف أنحاء شمال شرق سوريا.

وعلى الرغم من أن الأمطار الغزيرة تسببت في فيضانات محلية على امتداد نهري الخابور والجغجغ في الحسكة خلال آذار، فقد أسهمت أيضاً في تحسين الإنتاج الزراعي. وحدثت فيضانات أوسع نطاقاً على امتداد نهر الفرات في دير الزور والرقة في أواخر أيار 2026. ومع ذلك، نظراً إلى انتهاء جمع البيانات قبل وقوعها، لا تعكس النتائج المعروضة هنا آثار هذه الفيضانات. ومن بين أسرة واحدة من كل خمس أسر تعمل في إنتاج المحاصيل، أفاد نحو ثلثي الأسر (65%) بأن محاصيلها كانت أكبر مقارنةً بالسنوات السابقة، مع تسجيل تحسن ملحوظ بصورة خاصة في الحسكة (91%).

لم ينعكس تحسن المحاصيل بصورة مباشرة على الأمن الغذائي للأسر، إذ يدعم الإنتاج الزراعي دخل الأسر بالدرجة الأولى بدلاً من استهلاكها الذاتي. وعلى الرغم من الأهمية الزراعية للمنطقة، اعتمدت 17% فقط من الأسر على إنتاجها الخاص بوصفه المصدر الرئيسي للغذاء، في حين اعتمدت الغالبية العظمى (84%) بصورة أساسية على شراء المواد الغذائية.

وبالتالي، استمر ارتفاع أسعار الغذاء في تقويض الأمن الغذائي للأسر. فمنذ شباط ، ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنحو 5%، بما في ذلك ارتفاع سعر الخبز بنسبة 25%[3]، مما حدّ من انعكاس تحسن المحاصيل على الوصول إلى الغذاء واستهلاكه.

وعموماً، سجّلت 88% من الأسر درجة مقبولة لاستهلاك الغذاء (FCS)، مما يشير إلى كفاية التنوع الغذائي واستهلاك الغذاء بوجه عام. ومع ذلك، استمرت النتائج الأضعف لاستهلاك الغذاء في عدد من النواحي الريفية، ولا سيما الصور، حيث سجّلت 17% من الأسر درجة ضعيفة لاستهلاك الغذاء، وهجين، حيث بلغت النسبة 15%، وتقع الناحيتان على امتداد نهر الخابور.

وظهرت صورة أكثر إثارة للقلق عند النظر إلى المؤشر المخفّض لاستراتيجيات التكيّف (rCSI)، الذي يقيس السلوكيات التي تتبناها الأسر عندما لا يتوفر لديها غذاء كافٍ. وبوجه عام، سجّلت 62% من الأسر مستوى متوسطاً أو مرتفعاً على هذا المؤشر، وكانت أعلى معدلات الانتشار في الحسكة (70%) ودير الزور (63%).

وكان الاعتماد على أغذية أقل تفضيلاً استراتيجية التكيّف الأكثر شيوعاً، إذ استخدمتها الأسر بوسيط قدره 2.5 يوم في الأسبوع. كما كان المستوى المرتفع للمؤشر أكثر شيوعاً بين الأسر ذات الدخل الأدنى[4] (12%)، والأسر العائدة (12%)، والأسر التي تعيلها نساء (13%).

وبوجه عام، تشير النتائج إلى أن الظروف المناخية المواتية حسّنت الإنتاج الزراعي، لكنها لم تكن كافية للحد بدرجة كبيرة من انعدام الأمن الغذائي. كما أظهر موسم الأمطار الطبيعة المزدوجة للصدمات المناخية في شمال شرق سوريا، إذ دعم الإنتاج الزراعي، لكنه تسبب في الوقت نفسه في فيضانات محلية وأضرار بالمحاصيل.

وطالما ظلت معظم الأسر تعتمد على شراء الغذاء من الأسواق، فمن المرجح أن يستمر ارتفاع أسعار الغذاء وضعف القدرة الشرائية في التأثير على نتائج الأمن الغذائي، مما يؤكد أهمية تعزيز سبل العيش، وتحسين القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، وبناء القدرة على الصمود أمام الظروف المناخية المتزايدة التقلب.

سبل العيش

انخفضت نسبة الأسر التي لجأت إلى استراتيجيات التكيّف الطارئة لتلبية الاحتياجات الأساسية، وفقاً لمؤشر استراتيجيات التكيّف المرتبطة بسبل العيش لتلبية الاحتياجات الأساسية (LCSI-EN)، من 35% في تشرين الأول 2025 إلى 21% في أيار 2026. وشمل ذلك انخفاضاً في عمالة الأطفال من 13% إلى 7%، والهجرة غير النظامية من 26% إلى 11%.

وعلى الرغم من هذا التحسن، ظل اللجوء إلى استراتيجيات التكيّف الطارئة واسع الانتشار في دير الزور (34%)، ولا سيما بين العائدين (31%)، الذين سجّلوا أعلى معدلات الانخراط في أنشطة مهينة اجتماعياً (11%) وعمالة الأطفال (10%) لتلبية الاحتياجات الأساسية.

كما استمرت الأسر التي تعيلها نساء في مواجهة ضغوط أكبر، إذ أفادت 30% منها باللجوء إلى تدابير التكيّف الطارئة، مقارنةً بـ20% من الأسر التي يعيلها رجال. ومع ذلك، ظلت ثلاث أسر من كل أربع أسر في شمال شرق سوريا غير قادرة أو قادرة جزئياً فقط على تلبية احتياجاتها الأساسية، رغم التحسن مقارنةً بنسبة 91% المسجلة في تشرين الأول 2025. وذكرت 95% من الأسر أن ارتفاع الأسعار يمثل العائق الرئيسي، مما يجعل دخل الأسر وديونها وقدرتها الشرائية عوامل أساسية لفهم مستوى الهشاشة الاقتصادية عموماً.

تشير التغيرات في مصادر دخل الأسر إلى تراجع الاعتماد على مصادر الدخل المستدامة، بالتزامن مع تزايد الاعتماد على الاقتراض. وعلى الرغم من أن العمل المأجور ظل مصدر الدخل الرئيسي لمعظم الأسر، انخفضت نسبة الأسر التي أفادت بالاعتماد عليه بمقدار 10 نقاط مئوية، ويُعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى الانخفاض الملحوظ في الحسكة، من 65% إلى 44%.

كما انخفض الدخل المتأتي من الإنتاج الزراعي الخاص انخفاضاً حاداً، من 40% إلى 17%. ومع ذلك، يُرجح أن يُعزى هذا الانخفاض إلى إجراء جمع البيانات في نهاية موسم الشح، عندما يكون الدخل الزراعي عادةً في أدنى مستوياته. وانخفضت التحويلات المالية أيضاً من 30% إلى 18%، وربما يعكس ذلك تزايد أعداد العائدين من الخارج.

في المقابل، تضاعفت تقريباً ثلاث مرات نسبة الأسر التي أفادت بأن القروض تمثل مصدر دخلها الرئيسي، إذ ارتفعت من 10% إلى 27%، مع تسجيل زيادات كبيرة بصورة خاصة في الحسكة والرقة. وكان الاعتماد على القروض في أعلى مستوياته بين النازحين داخلياً (43%) والأسر التي تعيلها نساء (34%). وبالنسبة إلى الأسر التي تعيلها نساء، أصبح الاقتراض شائعاً بقدر يقارب العمل المأجور (37%)، الذي ظل مصدر دخلها الرئيسي.

وينعكس الاعتماد المتزايد على القروض، إلى جانب انخفاض الدخل من المصادر المستدامة، في اتساع الفجوة بين دخل الأسر ونفقاتها.

(LCSI-EN)، حسب النسبة المئوية للأسر

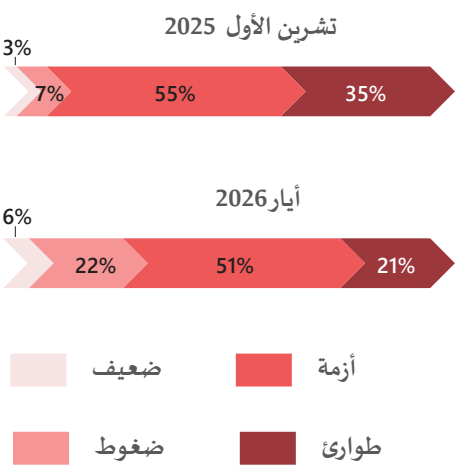

استراتيجيات التكيّف الطارئة المرتبطة بسبل العيش، حسب جنس ربّ الأسرة

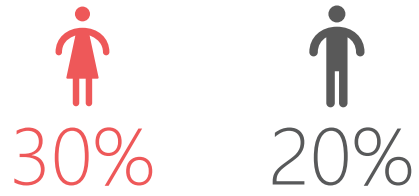

وسيط الدخل الشهري مقارنةً بسلة الحد الأدنى للإنفاق[3](SMEB)، تشرين الأول 2025 مقابل أيار 2026

	تشرين الأول 2025	أيار 2026	التغيّر
وسيط الدخل	2,640,000 SYP	2,500,000 SYP	-5.3% ▼
سلة الحد الأدنى للإنفاق (SMEB)	1,894,830 SYP	2,171,139 SYP	+14.6% ▲

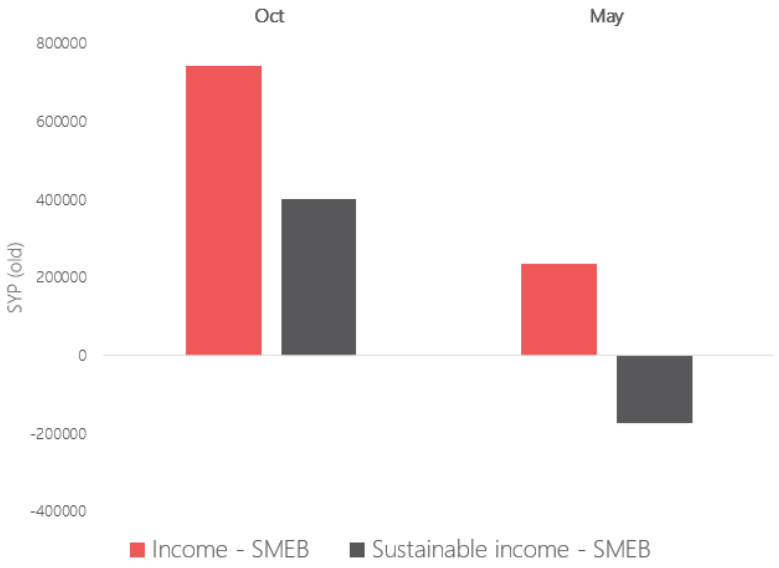

انخفض وسيط الدخل الشهري المُبلّغ عنه بنسبة 5.3% بين تشرين الأول 2025 وأيار 2026، في حين ارتفعت قيمة سلة الحد الأدنى للإنفاق اللازمة للبقاء على قيد الحياة (SMEB) بنسبة 14.6% خلال الفترة نفسها، مما أدى إلى تقلّص الفجوة بين وسيط الدخل وقيمة السلة بنسبة 68%.[3]

ويشير تقلّص هذه الفجوة إلى أن تكاليف المعيشة المتزايدة ترتفع بوتيرة أسرع من دخل الأسر، مما يترك للأسر دخلاً متاحاً أقل بعد تغطية الحد الأدنى من النفقات. وعند احتساب مصادر الدخل المستدامة فقط، يصبح الرصيد سلبياً، مما يشير إلى أن الاقتراض أصبح آلية متزايدة الأهمية لتغطية الحد الأدنى من نفقات الأسر.

وتشير هذه النتائج مجتمعةً إلى أن انخفاض الاعتماد على استراتيجيات التكيّف الطارئة المرتبطة بسبل العيش يعكس تراجعاً في الضغوط الآنية، وليس تحسناً في الأوضاع الاقتصادية للأسر.

ويشير انخفاض الدخل المستدام وارتفاع الأسعار وتزايد الاعتماد على القروض إلى أن العديد من الأسر لا تزال تعاني من الهشاشة الاقتصادية، مما يؤكد أهمية دعم سبل العيش بوصفه عنصراً أساسياً في تحقيق التعافي على المدى الطويل.

الحماية

تباينت ظروف الحماية بصورة ملحوظة في مختلف أنحاء شمال شرق سوريا. ففي حين أفادت الأسر في الرقة ودير الزور بانخفاض التهديدات التي أثرت في قدرتها على الوصول إلى الموارد أو سبل العيش اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية خلال الأشهر الثلاثة السابقة لجمع البيانات، مقارنةً بتشرين الأول 2025، شهدت الحسكة تدهوراً حاداً، إذ ارتفعت النسبة من 9% في تشرين الأول 2025 إلى 68% في أيار 2026. وكان هذا الارتفاع مدفوعاً بصورة رئيسية بتصاعد العنف، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي، والتمييز، والاحتجاز التعسفي، في ظل استمرار عملية الاندماج الحكومي وهشاشتها.

واتبعت مخاوف الحماية المرتبطة بالنوع الاجتماعي نمطاً مماثلاً. فقد انخفضت نسبة الأسر التي أفادت بأن النساء والفتيات يتجنبن مناطق معينة في مجتمعاتهن المحلية بسبب المخاوف الأمنية انخفاضاً كبيراً في الرقة، من 40% في تشرين الأول 2025 إلى 3% في أيار 2026، وفي دير الزور، من 22% إلى 12%، لكنها ارتفعت في الحسكة من 13% إلى 39%. وحُددت الأسواق بوصفها الأماكن التي غالباً ما شعرت فيها النساء والفتيات بانعدام الأمان، إذ أفادت 88% من الأسر المتضررة بأن النساء والفتيات من أفرادها تجنبن الذهاب إلى الأسواق بسبب مخاوف تتعلق بالحماية. ولهذا الأمر تداعيات مهمة على وصول النساء إلى الأسواق وسبل العيش وغيرها من الخدمات الأساسية.

الخريطة 4: النسبة المئوية للأسر التي أفادت بوجود تهديدات تؤثر في قدرتها على الوصول إلى الموارد أو سبل العيش اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية، حسب الناحية

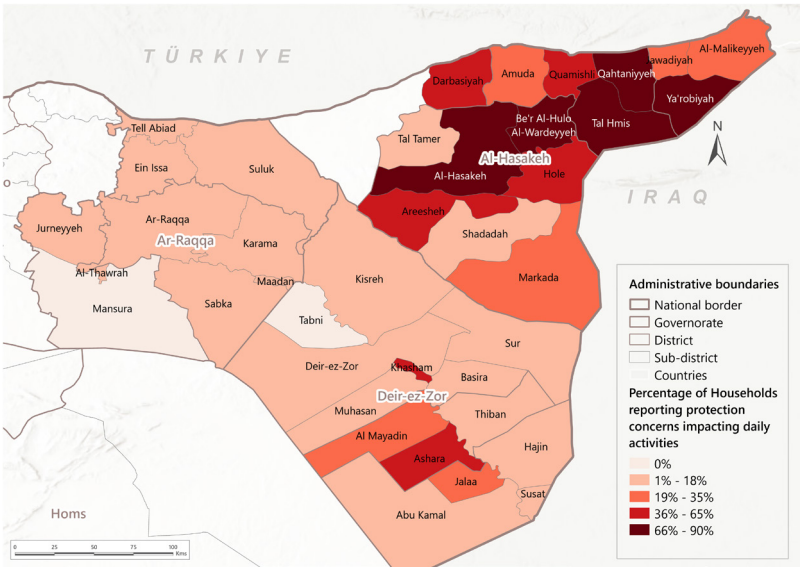

وفي حين لا تزال النساء والفتيات يواجهن مخاوف كبيرة تتعلق بالحماية، أظهرت عدة مؤشرات للحماية تحسناً مشجعاً في مختلف أنحاء المنطقة. فقد تحسنت حرية التنقل في المحافظات الثلاث، وسُجّل التقدم الأبرز في الحسكة، حيث ارتفعت نسبة الأسر التي أفادت بقدرتها على التنقل بحرية دون مخاوف تتعلق بالحماية من 2% فقط في تشرين الأول 2025 إلى 52% في أيار 2026.

ومع ذلك، ظلت قرابة نصف الأسر في المحافظة تواجه قيوداً على التنقل، وكان النازحون داخلياً (57%) واللاجئون العائدون (56%) الأكثر عرضة لهذه القيود. كما تحسن الوصول إلى الوثائق المدنية في المحافظات الثلاث جميعها، وأشارت الفرق الميدانية والشركاء المنفذون إلى أن تراجع قيود التنقل ربما أسهم في تسهيل الوصول إلى الخدمات الإدارية. إلا أنهم حذروا أيضاً من أن نسبة حيازة الوثائق المدنية المبلّغ عنها في الحسكة (82%) قد تبالغ في تقدير مستوى الوصول الفعلي إليها.

وبوجه عام، تشير النتائج إلى أنه رغم بدء تحسن بعض العوائق الإدارية، مثل القيود المفروضة على حرية التنقل والوصول إلى الوثائق المدنية، لا تزال البيئة الأمنية هشة. ويستمر العنف والتمييز ومخاطر الحماية، ولا سيما في الحسكة، في تقييد وصول الأسر إلى سبل العيش والخدمات الأساسية. ولذلك، سيظل تعزيز حماية المدنيين، بالتوازي مع الجهود الرامية إلى استعادة الحوكمة والأمن والخدمات العامة، محورياً لدعم التعافي المستدام.

الذخائر غير المنفجرة (UXO)

الخريطة 5: التلوث المُبلّغ عنه بالذخائر غير المنفجرة في دير الزور، حسب الناحية

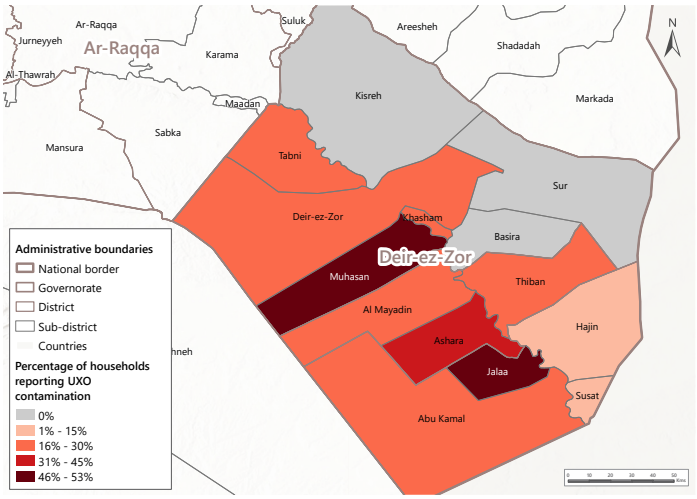

كانت ديرالزور، بفارق كبير، المحافظة التي سجّلت أعلى معدل مُبلّغ عنه للتلوث بالذخائر غير المنفجرة (19%)، مقارنةً بـ4% في الرقة و1% في الحسكة. وسجّلت ناحية موحسن في دير الزور (48%) وناحية عين عيسى في الرقة (46%) أعلى معدلات التلوث بين النواحي.

وتركزت الآثار بصورة رئيسية في الأراضي الزراعية (64%) وسبل العيش المرتبطة بها (15%)، وهو أمر مثير للقلق بصورة خاصة نظراً إلى أهمية الزراعة لاقتصاد دير الزور.

وكان العائدون (15%) واللاجئون العائدون (17%) الأكثر احتمالاً للإبلاغ عن وجود تلوث بالذخائر غير المنفجرة، مما يؤكد أهمية إدماج أنشطة مكافحة الألغام في جهود إعادة الإدماج والتعافي.

المساءلة أمام السكان المتضررين (AAP)

ظلت الاحتياجات ذات الأولوية التي أفادت بها الأسر متسقة إلى حد كبير بين تشرين الأول 2025 وأيار 2026، حيث استمرت سبل العيش والغذاء والصحة في تصدّر قائمة الأولويات الثلاث الأكثر ذكراً. ومع ذلك، تغير ترتيب هذه الاحتياجات، ففي حين كانت الصحة (51%) أكثر الاحتياجات ذكراً في تشرين الأول 2025، برزت سبل العيش (65%) بوصفها الأولوية الأولى في أيار 2026، مما يعكس استمرار الضغوط الاقتصادية.

وتراجعت مياه الشرب بدرجة كبيرة بوصفها أولوية، ولا سيما في الرقة، من 42% في تشرين الأول 2025 إلى 4% في أيار 2026، وفي دير الزور، من 22% إلى 12%، مما يشير إلى تحسن إمكانية الحصول عليها. وفي المقابل، ظل سداد الديون مصدر قلق بارزاً، إذ ذكرته أسرة واحدة من كل أربع أسر.

كما تباينت الاحتياجات ذات الأولوية بين المحافظات. فقد أولت الأسر في الحسكة اهتماماً أكبر بتخفيف أعباء الديون (36%) والحصول على مياه الشرب (30%)، مما يعكس استمرار فجوات الخدمات والهشاشة الاقتصادية. وفي دير الزور، ظلت الكهرباء أولوية مرتفعة نسبياً (26%)، في حين أعطت الأسر في الرقة أولوية أكبر لتخفيف أعباء الديون (34%) والمواد غير الغذائية (16%).

وعلى الرغم من انتشار الأضرار التي لحقت بالمآوي، ظل المأوى أولوية منخفضة نسبياً في المحافظات الثلاث، إذ لم تذكره سوى 12% من الأسر. وقد يعكس ذلك إعطاء الأسر الأولوية لضغوط أكثر إلحاحاً، مثل سبل العيش والغذاء، على حساب إصلاح المآوي، وليس بالضرورة غياب الاحتياجات المتعلقة بالمأوى.

وعندما سُئلت الأسر عن الجهة الأقدر على تلبية احتياجاتها ذات الأولوية، فضّلت المنظمات الإنسانية (47%)، مقارنةً بالحكومة المركزية (25%) والسلطات المحلية (15%). وأشار المستجيبون في أغلب الأحيان إلى موارد المنظمات الإنسانية وسرعة استجابتها بوصفهما السببين الرئيسيين لهذا التفضيل.

وحددت الأسر المساعدة النقدية (92%)، والمساعدات الغذائية العينية (67%)، والقسائم (38%) بوصفها طرائق الدعم المفضلة. وقد يعكس هذا التفضيل الحضور التاريخي للمنظمات الإنسانية في هذه المناطق، إذ حافظ العديد منها على نطاق وصول واسع خلال العقد الماضي، وتمكن من الاستجابة السريعة للاحتياجات ذات الأولوية لدى الأسر عند الضرورة.

كما عكست أولويات التعافي في مجال سبل العيش السمات الاقتصادية المختلفة لكل محافظة. فقد أعطت الأسر في الحسكة الأولوية للاستثمار في سبل العيش القائمة على التجارة (38%)، في حين ركزت الأسر في دير الزور (32%) والرقة (37%) بدرجة أكبر على دعم الأنشطة الزراعية.

وفي مختلف أنحاء شمال شرق سوريا، حددت الأسر باستمرار الوصول إلى التمويل (93%)، والأصول والمعدات الإنتاجية (68%)، والتدريب المهني (47%)، وإعادة تأهيل البنية التحتية (33%) بوصفها أبرز العوامل المُمكّنة للتعافي في مجال سبل العيش.

وتشير هذه النتائج مجتمعةً إلى أن تنشيط القطاعات الملائمة للسياق المحلي والقادرة على خلق فرص العمل سيكون محورياً لتوسيع فرص العمل المستدامة، وتعزيز دخل الأسر، ودعم التعافي الاقتصادي على المدى الطويل.

الخلاصة والتداعيات على الاستجابة

تشير النتائج إلى أنه لا يمكن توصيف شمال شرق سوريا من خلال سردية إنسانية أو تعافٍ واحدة. فبدلاً من ذلك، تقع المحافظات الثلاث في مراحل مختلفة على امتداد مسار الانتقال من الاستجابة الإنسانية إلى التعافي، مما يعكس تفاوت مستويات التقدم في استعادة الخدمات الأساسية، وإعادة بناء سبل العيش، وتحسين الأوضاع الأمنية، والحد من الاحتياجات الإنسانية.

وتضيف المخاطر البيئية بُعداً آخر إلى أوجه الضعف، إذ أدت الفيضانات الأخيرة إلى تفاقم الاحتياجات القائمة، وإلحاق أضرار بالبنية التحتية وسبل العيش، وربما تقويض مكاسب التعافي أو إبطائها.

وتتعزز هذه الاختلافات بفعل تباين التركيبة السكانية، حيث تؤدي النسب المتفاوتة للسكان المقيمين والنازحين داخلياً والعائدين واللاجئين العائدين إلى اختلاف الأولويات المتعلقة بالمساعدات الإنسانية، والحلول الدائمة، وإعادة الإدماج.

الحسكة

على الرغم من أن عملية الاندماج الحكومي تمثل خطوة مهمة نحو التعافي، لا يزال التقدم بطيئاً ومتفاوتاً وهشاً. وتؤكد الفجوات الواسعة في الخدمات الأساسية، واستمرار الضغوط الاقتصادية، ومخاوف الحماية القائمة، أن الاحتياجات الإنسانية لا تزال حادة. وهذا يسلط الضوء على استمرار الحاجة إلى المساعدات الإنسانية، بالتوازي مع الجهود طويلة الأجل لاستعادة الخدمات العامة وتعزيز حماية المدنيين. ومع وجود أسرة واحدة نازحة داخلياً من كل أربع أسر، سيظل دعم السكان النازحين، إلى جانب الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف الملائمة لإيجاد حلول دائمة، أولوية محورية.

دير الزور

تشير النتائج إلى أن دير الزور تُظهر مؤشرات أولية على التعافي، مع تحسن توفير الخدمات الأساسية والإنتاج الزراعي، رغم أن التقدم لا يزال متفاوتاً بين القطاعات والنواحي. ومع ذلك، فإن استمرار انعدام الأمن الغذائي، وانتشار أضرار المآوي المرتبطة بالنزاع، والتلوث بالذخائر غير المنفجرة، والتحديات المتعلقة بسبل العيش، يشير إلى أن المساعدات الإنسانية لا تزال ضرورية بالتوازي مع جهود التعافي المبكر وإعادة الإعمار. ونظراً إلى أن أسرة واحدة من كل أربع أسر صُنفت ضمن فئة العائدين أو اللاجئين العائدين، ستكون إعادة الإدماج المستدام جوهرية لتمكين العائدين من المشاركة الفاعلة في تعافي دير الزور وإعادة إعمارها.

الرقة

حققت الرقة أكبر تقدم نحو التعافي في شمال شرق سوريا، مدفوعةً بتحسن كبير في توفير الخدمات الأساسية والأوضاع الأمنية. ورغم استمرار الضغوط الاقتصادية، فإن تراجع الاعتماد على استراتيجيات التكيّف الطارئة المرتبطة بسبل العيش وارتفاع نوايا العودة لدى النازحين داخلياً يعكسان تنامي الثقة في مسار التعافي. ويدعم ذلك التحول التدريجي من الاستجابة الإنسانية إلى برامج التعافي وسبل العيش طويلة الأجل.

وفي الوقت نفسه، تبرز التركيبة السكانية المتنوعة للمحافظة، التي تشمل نسباً كبيرة من النازحين داخلياً والعائدين واللاجئين العائدين، ضرورة دعم الحلول الدائمة للأسر النازحة وإعادة الإدماج المستدام للأشخاص العائدين إلى مناطقهم بصورة متزامنة.

نظرة عامة على المنهجية والقيود

يُعدّ تحديث الاحتياجات في شمال شرق سوريا تقييماً شاملاً ومتعدد القطاعات على مستوى الأسر، جرى تطويره بالتشاور مع شركاء القطاعات الإنسانية بهدف توجيه الاستجابة الإنسانية وبرامج التعافي المبكر في مختلف أنحاء شمال شرق سوريا. وشمل التقييم مسح 3,235 أسرة في 763 مجتمعاً محلياً ضمن 39 ناحية في محافظات الحسكة ودير الزور والرقة.

استخدم التقييم تصميم معاينة طبقية على مرحلتين لإعداد تقديرات ممثلة على مستوى الناحية (المستوى الإداري الثالث)، وكذلك على مستوى الفئات السكانية الرئيسية الأربع داخل كل محافظة، وهي: السكان المقيمون، والنازحون داخلياً، والعائدون، واللاجئون العائدون. وأُعد إطار المعاينة باستخدام بيانات تقييم حركة السكان وخط الأساس الصادر عن مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة (IOM-DTM) في تشرين الأول 2025، مع احتساب تقديرات عدد الأسر استناداً إلى وسيط حجم الأسرة الخاص بكل ناحية.

صُممت منهجية المعاينة لتحقيق هدفين متكاملين:

إعداد تقديرات ممثلة على مستوى الناحية.

إتاحة تحليل ممثل للفئات السكانية الأربع على مستوى المحافظة.

ولتحقيق ذلك، جرى احتساب متطلبات منفصلة لحجم العينة لضمان التمثيل الجغرافي والتمثيل حسب الفئة السكانية، ثم اعتُمدت القيمة الأكبر من بينهما بوصفها حجم العينة النهائي لكل مجموعة تجمع بين الناحية والفئة السكانية. واختيرت المجتمعات المحلية باستخدام أسلوب الاحتمالية المتناسبة مع حجم السكان، ثم جرى اختيار الأسر عشوائياً داخل المجتمعات المشمولة بالعينة. استهدف التقييم تحقيق مستوى ثقة قدره 90% وهامش خطأ قدره 10%.

وجُمعت البيانات من خلال مقابلات مباشرة مع الأسر باستخدام منصة KoBoToolbox، كما أُعدت الاستبيانات المنظمة بالتشاور مع شركاء القطاعات الإنسانية.

ينبغي تفسير النتائج في ضوء القيود الآتية:

قابلية المقارنة

على الرغم من أن استخدام منهجية المعاينة والإطار السكاني نفسيهما يدعم المقارنة مع ملف الاحتياجات في سوريا الصادر في تشرين الأول 2025، ينبغي تفسير النتائج بوصفها اتجاهات إرشادية، وليست تغيرات خضعت لاختبارات إحصائية. ويرجع ذلك إلى اعتماد التقييم على عينات مقطعية متكررة، بدلاً من متابعة الأسر نفسها بمرور الوقت.

التغطية

استُبعدت نتائج منطقة عين العرب في محافظة حلب من صحيفة الحقائق هذه، لأن قيود الوصول حالت دون جمع عينة ممثلة. كما تعذر الوصول إلى رأس العين في محافظة الحسكة خلال فترة جمع البيانات، ولذلك استُبعدت من التقييم.

توقيت جمع البيانات

انتهى جمع البيانات قبل الفيضانات التي وقعت على امتداد نهر الفرات في أواخر أيار 2026، والتي أثرت في دير الزور والرقة. وبناءً على ذلك، لا تعكس النتائج آثار هذه الفيضانات.

للمزيد من التفاصيل، يُرجى الرجوع إلى الشروط المرجعية ومجموعة البيانات والتحليل.

نطاق التقييم

المحافظة	النواحي المشمولة بالتقييم	المجتمعات المحلية المشمولة بالتقييم	الأسر المشمولة بالتقييم	الأسر التي يعيلها رجال	الأسر التي تعيلها نساء
الحسكة	15	365	1,251 HH	93%	7%
ديرالزور	14	152	1,122 HH	86%	14%
الرقة	10	246	862 HH	92%	8%
Total	39	763	3,235 HH	90%	10%

المحافظة	حضري	شبه حضري	ريفي
الحسكة	71%	7%	23%
ديرالزور	22%	7%	71%
الرقة	23%	20%	57%
المجموع	39	763	3,235 عائلة

نبذة عن مبادرة REACH

تُسهّل مبادرة REACH تطوير أدوات ومنتجات معلوماتية تعزز قدرة الجهات الفاعلة في مجال المساعدات على اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة في سياقات الطوارئ والتعافي والتنمية. وتشمل المنهجيات التي تستخدمها المبادرة جمع البيانات الأولية وإجراء التحليلات المتعمقة، كما تُنفذ جميع أنشطتها من خلال آليات تنسيق المساعدات المشتركة بين الوكالات.

ومبادرة REACH هي مبادرة مشتركة بين مبادرات IMPACT، ومنظمة ACTED، وبرنامج التطبيقات التشغيلية للأقمار الصناعية (UNOSAT) التابع لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR).

REACH Informing more effective humanitarian action

ملاحظات ختامية

1 كان ملف الاحتياجات في سوريا لعام 2025 تقييماً أسرياً متعدد القطاعات على مستوى البلاد، لم يُنشر، وصُمم لتقديم نتائج ممثلة على مستوى الناحية ودعم تحليل الاحتياجات المشتركة بين القطاعات والتخطيط الإنساني.

2 تُعرّف فرقة العمل المعنية بالنازحين داخلياً «السكان المقيمين» بأنهم الأفراد أو مجموعات الأشخاص الذين يقيمون حالياً في مجتمعاتهم الأصلية، أو في المجتمعات التي كانوا يقيمون فيها بصورة دائمة قبل الأزمة السورية. ويشمل ذلك السكان الذين لم يسبق لهم النزوح، وكذلك السكان الذين نزحوا سابقاً وعادوا إلى مجتمعاتهم خلال السنوات الماضية. وتتألف هذه الفئة السكانية عموماً من الأشخاص الموجودين في المجتمع المحلي الذين لا يُصنّفون ضمن النازحين داخلياً أو العائدين.

3 مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات (CCCM)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، ومبادرة IMPACT REACH، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR). مسح نوايا تنقل النازحين داخلياً في سوريا. تشرين الثاني2025.

4 مبادرة IMPACT REACH. المبادرة المشتركة لرصد الأسواق (JMMI) في سوريا. أيار2026.

5 قُسّمت الأسر إلى خمس شرائح دخل استناداً إلى وسيط الدخل الشهري المُبلّغ عنه. وتُعرّف الأسر ذات الدخل الأدنى بأنها الأسر الواقعة ضمن الشريحة الخُمسية الدنيا من وسيط الدخل الشهري المُبلّغ عنه.

6 يُعدّ مقياس تجارب انعدام الأمن المائي لدى الأسر (HWISE-4) مقياساً معتمداً يتألف من أربعة بنود، ويُستخدم لقياس انعدام الأمن المائي لدى الأسر استناداً إلى تجاربها خلال الأسابيع الأربعة السابقة.

7 منظمة TOTOL للإغاثة والتنمية. تقييم الاحتياجات الإنسانية متعدد القطاعات في محافظة دير الزور، سوريا (2025). 2025.

8 الجمهورية العربية السورية. 2026. مرسوم رئاسي يقضي بزيادة رواتب العاملين في عدد من القطاعات في سوريا. آذار2026.

9 وزارة الصحة في الجمهورية العربية السورية ومنظمة الصحة العالمية (WHO). نظام رصد توافر الموارد والخدمات الصحية (HeRAMS) لعام 2025. 2021–2025.

10 شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعة (FEWS NET). 2026. انعدام الأمن والجفاف والقيود الاقتصادية تدفع نحو نتائج متوافقة مع مرحلة الأزمة في سوريا. شباط 2026.

11 شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعة (FEWS NET). 2026. الأحداث المناخية والقيود الاقتصادية تستمر في دفع النتائج نحو مرحلة الأزمة، المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC)، في سوريا. نيسان2026.

12 صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA). 2026. تحديث عاجل: فيضانات نهر الفرات في الرقة ودير الزور، سوريا. 25 أيار/مايو إلى 6 حزيران/يونيو 2026.

13 تقيس درجة استهلاك الغذاء (FCS) الجودة الحالية للنظام الغذائي للأسرة وتنوعه، استناداً إلى عدد مرات استهلاك مجموعات غذائية مختلفة خلال الأيام السبعة السابقة.

14 يقيس المؤشر المخفّض لاستراتيجيات التكيّف (rCSI) السلوكيات التي تلجأ إليها الأسر عندما لا يتوفر لديها ما يكفي من الغذاء، مثل تقليل حجم الوجبات، أو تناول أغذية أقل تفضيلاً، أو اقتراض الطعام، وعادةً ما يُقاس ذلك خلال الأيام السبعة السابقة. وتشمل استراتيجيات التكيّف الاعتماد على أغذية أقل تفضيلاً أو أعلى تكلفة، واقتراض الطعام، وتقليل حجم الوجبات، وتقليل استهلاك البالغين من الصغذاء لإتاحة الطعام للأطفال الصغار، وتقليل عدد الوجبات اليومية.

15 يُعدّ مؤشر استراتيجيات التكيّف المرتبطة بسبل العيش لتلبية الاحتياجات الأساسية (LCSI-EN) مؤشراً معيارياً للأمن الغذائي، يقيس استخدام الأسر لاستراتيجيات التكيّف القائمة على سبل العيش لتلبية احتياجاتها الأساسية. وتُصنّف هذه الاستراتيجيات، وفقاً لشدتها، إلى استراتيجيات الضغوط أو الأزمة أو الطوارئ. وتشمل استراتيجيات الطوارئ الشائعة الهجرة غير النظامية أو الانخراط في أنشطة مهينة اجتماعياً لتلبية الاحتياجات الأساسية. أما استراتيجيات الأزمة الشائعة، فتشمل بيع الأصول الإنتاجية أو عمل الأطفال دون سن الخامسة عشرة للمساهمة في دخل الأسرة وتلبية احتياجاتها الأساسية.

16 جميع مصادر الدخل باستثناء القروض والمساعدات الإنسانية.

17 من المرجح أن يكون التلوث بالذخائر غير المنفجرة في الحسكة قد أُبلغ عنه بأقل من مستواه الفعلي، بسبب عدم توفر بيانات من رأس العين، التي ظلت على خطوط المواجهة خلال سنوات النزاع ولا تزال تشهد توترات مستمرة.

18 يشير التلوث بالذخائر غير المنفجرة إلى النسبة المئوية للأسر التي أفادت بوجود مناطق داخل مجتمعاتها المحلية أو بالقرب منها يُشتبه في احتوائها على ألغام أرضية أو ذخائر غير منفجرة وقت جمع البيانات. ولا تمثل الخريطة المعروضة النطاق الفعلي للتلوث بالذخائر غير المنفجرة أو توزيعه الجغرافي، بل تعكس التصورات التي أبلغت عنها الأسر المشمولة بالتقييم.

19 كان بإمكان المستجيبين اختيار أكثر من إجابة عن هذا السؤال.